ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: مخاوف من تحوّل فنلندا إلى «يونان» شمال أوروبا

- تحليل إخباري: تقرير من البنك الدولي عن حشد جهود المغتربين في التنمية

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

منتجو النفط الأمريكيون يرفعون حجم إنفاقهم الاستثماري في الربع الأخير من 2016

موقع أرقام

ارتفعت النفقات الرأسمالية لحوالي 44 شركة من شركات النفط الأمريكية التي تركز على مجال التنقيب البري بنسبة 72% أو بمقدار 4.9 مليار دولار خلال الربع الأخير من عام 2016، مقارنة مع الربع نفسه من عام 2015، وذلك استنادا إلى بياناتهم المالية.
ويعتبر هذا الارتفاع هو الزيادة السنوية الأكبر للنفقات الاستثمارية لهذه الشركات منذ الربع الأول من عام 2012.
وقد ساهم انخفاض مستويات الإنفاق الاستثماري لهذه الشركات على مدار العامين الماضيين في تراجع حجم التدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية بمقدار 475 مليون دولار في الربع الرابع من العام الماضي.
وفي انعكاس للارتفاع التدريجي الذي تشهده النفقات الرأسمالية، ارتفع عدد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة إلى 662 منصة في 31 مارس الماضي، مقارنة مع 525 منصة في نهاية عام 2016.

روسيا والصين تضيقان الخناق على الدولار

http://alwatan.kuwait.tt/

تتخذ موسكو وبكين خطوات فعالة للحد من هيمنة العملة الأمريكية على العالم، والانتقال إلى استخدام العملات الوطنية في التجارة بين البلدين.
وتقول صحيفة "Contra Magazin" إن التعاون الاقتصادي والمالي الوثيق بين روسيا والصين قد يسهم في خلق معايير عالمية جديدة، وإخراج "الدولار الأمريكي من اللعبة العالمية."
ففي 14 مارس، افتتح البنك المركزي الروسي فرعا له في الصين، والذي يعد أول ممثلية له خارج البلاد، وذلك في إطار اتفاق تعاون بين روسيا والصين يهدف لتعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين.
كما أن موسكو وبكين تتجهان لتسهيل إجراءات استيراد الذهب لديهما في خطوة تهدف لزيادة احتياطاتهما من المعدن النفيس، وبحسب محللين نقلت "Contra Magazin" آراءهم بأن احتياطيات الذهب الكبيرة التي تحوزها بكين تعزز مكانة عملتها العالمية وتحد من دور الدولار على الصعيد العالمي.
وتؤكد "Contra Magazin" أن العملة الأمريكية تتعرض لهجمات على مختلف الصعد، وفي حال انضمام دول أخرى إلى روسيا والصين فسيقطع ذلك "الأوكسجين عن الدولار" وسيحد من دور واشنطن على الصعيد الجيوسياسي العالمي.

صندوق النقد: تباطؤ معدلات نمو الإنتاجية يقوض الاستقرار المالي عالميا

موقع اليوم السابع

قالت رئيسة صندوق النقد الدولى كريستين لاجارد أن مستويات المعيشة على مستوى العالم مهددة بالتراجع ما لم تتخذ الحكومات تحركات عاجلة لزيادة الإنتاجية، داعية حكومات العالم للاستثمار في مجالات التعليم والبحوث والتنمية والقضاء على البيروقراطية لتحسين مستويات المعيشة والتخلص من التبعات السلبية للأزمة المالية العالمية.
وقالت لاجارد - في تصريح لها، إن المعدلات العالمية لنمو الإنتاجية خلال السنوات الماضية ضعيفة للغاية، لافتة إلى أن التوجه العالمي لزيادة الإنتاجية في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية كان سيسفر عن ارتفاع إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الدول المتقدمة بنسبة 5% إذا ما كانت حكومات هذه الدول استمرت على هذا النهج في السنوات التالية للأزمة.
وأوضحت أن عقدا آخر من النمو الضعيف للإنتاجية قد يقوض بشكل كبير رفع مستويات المعيشة عالميا، كما سيهدد تباطؤ نمو الإنتاجية الاستقرار المالي والمجتمعي في بعض الدول، حيث تقل فرص تحقيق المساواة وتزداد صعوبة الالتزامات العامة للحكومات".
ولفتت لاجارد إلى أن الاسترخاء وانتظار الحلول الصناعية المبتكرة لتحفيز الإنتاجية هو أمر غير مطروح ببساطة"، موضحة أن التعليم والتدريب هي عوامل رئيسية للنهوض بالإنتاجية وتقليل اللامساواة".

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ستاندر.آند.بورز تخفض التصنيف الائتماني لجنوب إفريقيا لـ"درجة غير استثمارية"

موقع مباشر

خفضت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني بالعملة الأجنبية لجنوب إفريقيا إلى درجة غير استثمارية (خردة)، بسبب الانقسامات السياسية في البلاد.
وخفضت الوكالة التصنيف الائتماني بالعملات الأجنبية في جنوب إفريقيا إلى (BB+) مع نظرة مستقبلية سلبية، حيث ترى أن المخاطر السياسية ستبقى مرتفعة خلال 2017.
في حين قلصت الوكالة تصنيفها الائتماني بالعملة المحلية لجنوب إفريقيا إلى (BB-) من (BBB).
وقام الرئيس الجنوب إفريقي "جاكوب زوما" في الأسبوع الماضي بإقالة وزير المالية ذو الشعبية في أوساط المستثمرين "برايفين جوردهان" ونائبه.

مسؤول بالبنك المركزي الأوروبي: يجب الاستعداد لرفع الفائدة

موقع أرقام

قال عضو بمجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، إن البنك لم يتطرق لمناقشة إيقاف برنامج التيسير الكمي، لكن على الحكومات والقطاع المالي الاستعداد لرفع أسعار الفائدة.

وأضاف "بينوا كوير" بأحد المؤتمرات في باريس الإثنين أنه يجب على مرشحي الانتخابات الرئاسية الفرنسية بشكل خاص الحرص على عدم وضع برامج اقتصادية للخمس سنوات المقبلة بناء على معدلات فائدة منخفضة.

وتابع: بات كل من القطاع المالي والاقتصاد والبلدان في منطقة اليورو مطالبين بالاستعداد لبيئة الفائدة المرتفعة، مضيفا أن حساسية البنوك لمعدلات الفائدة سيكون الموضوع الرئيسي لاختبارات التحمل التي سيجريها البنك المركزي الأوروبي هذا العام.

وأردف "كوير" قائلا: كانت المعدلات السالبة للفائدة فعالة للغاية، لكن لا ينبغي أن تستمر لفترة طويلة، حيث إن ذلك من شأنه الإضرار بالقطاع المصرفي.

أمريكا تنسحب من صندوق للتنمية بأمريكا اللاتينية في علامة على تحول في السياسة

(رويترز)

أعلن رئيس بنك التنمية بين الأمريكتين إن الولايات المتحدة وهي من المساندين الرئيسيين لمؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف لن تجدد مساهمتها لصندوق بالبنك يدعم مشروعات للتنمية.
وربط لويس ألبرتو مورينو رئيس البنك في مؤتمر صحفي خلال الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك في مدينة اسونسيون عاصمة باراجواي القرار الأمريكي بتحول في السياسة منذ تولي الرئيس دونالد ترامب الرئاسة في يناير/كانون الثاني.
وقال مورينو إن الوفد الأمريكي أشار في اجتماع عقد في أكتوبر 2016 إلى استعداده للمساهمة "ولكن كل ذلك يتوقف على نتيجة الانتخابات".
"وفور بدء حكومة ترامب أبلغونا في بداية فبراير بأن الولايات المتحدة لن تقدم أي مساهمة".
ويقدم بنك التنمية بين الأمريكتين قروضا للحكومات والشركات لتمويل مشروعات تتراوح بين مشروعات ضخمة للبنية الأساسية وشركات صغيرة.
ويقول البنك الذي تأسس عام 1959 إنه مصدر الإقراض الرئيسي لتمويل التنمية بأمريكا اللاتينية حيث قدم قروضا بلغت 11.34 مليار دولار و13.8 مليار دولار عامي 2015 و2016، بالترتيب.
وكان صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف الذي أنشئ في 1993 أداة لتوفير التمويل والمساعدة الفنية للمشروعات الصغيرة التي تهدف إلى توفير فرص اقتصادية للفقراء.
وقال بنك التنمية بين الأمريكيتين في بيان إن هذا الصندوق أحد أفكار الرئيس السابق جورج اتش.دبليو بوش وإن الولايات المتحدة بشكل تاريخي أكبر مانح للصندوق.
وتتعهد الدول الأعضاء بالبنك بتقديم دعم مالي للصندوق كل عدة سنوات. وفي اجتماع أكتوبر، اتفق مجلس محافظي البنك على تقديم 33 مليون دولار إضافية للصندوق خلال الفترة من 2019 حتى 2023.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ارتفاع قيمة الديون العالمية إلى 215 تريليون دولار خلال 2016

موقع أرقام

ارتفعت قيمة الديون العالمية إلى 215 تريليون دولار، وهو ما يعادل 325% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عام 2016، وذلك وفقا لما أظهرته بيانات معهد التمويل الدولي.

وخلال عام 2016، ارتفع الدين العالمي بمقدار 7.6 تريليون دولار مقارنة مع مستواه في عام 2015، والذي مثلت خلاله نسبة الديون 320% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وأشارت البيانات إلى ارتفاع مديونية الأسواق الناشئة بمقدار 40 تريليون دولار على مدار العقد الماضي، مقارنة مع 9 تريليونات دولار فقط خلال العقد السابق.

وتبلغ حاليا ديون الأسواق الناشئة 55 تريليون دولار، وهو ما يعادل 215% من ناتجها المحلي الإجمالي، منها 48.5 تريليون دولار مصدرة بالعملة المحلية.

في الوقت نفسه، ارتفعت ديون الأسواق المتقدمة خلال العام الماضي بمقدار 32 تريليون دولار إلى 160 تريليون دولار، وهو ما يعادل 390% من ناتجها المحلي الإجمالي.

التأثير على مصر:

تؤكد الاتجاهات الحالية في الاقتصاد العالمي على حقيقة أن النمو الاقتصادي المبني في الأساس على تصدير الخامات والسلع الأولية في طريقه إلى الانهيار خلال الأعوام القليلة القادمة لصالح الابتكار والتصنيع وتعظيم القيمة المضافة وحسن استثمار الموارد الاقتصادية، خاصة وأن تراجع تكلفة الإنتاج مستقبلا للطاقة الشمسية وطاقة الرياح يهدد باستمرار الاعتماد المفرط على النفط والغاز كوسيلة وحيدة لتوليد الطاقة مما يستدعي استمرار اتجاه مصر لزيادة حجم استثماراتها في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة ورفع مستويات التوجه للتصنيع داخليا بالصورة التي تساهم في تحويل مصر لمركز صناعي للمنطقة العربية اعتمادا على الخامات الاستخراجية المتوافرة في الأساس بمنطقة الخليج العربي.

لهذا يجب على مصر أن تعي أن ظهور حرب اقتصادية حاليا ليس بأمر مفاجيء، ولكنه يثير مخاوف اقتصادية قديمة من أن استخدام الأدوات النقدية سيكون البديل عن معالجة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية والحروب التجارية المستمرة من عقود وتغير النماذج الاقتصادية والتي تحتاج الآن إلى مراجعة جذرية ليس فقط على مستوى قصير المدى ولكن بتحولات جذرية في الأسس التي تستند عليها. وفي الفترة الحالية، على الجميع إدراك أن مسكنات تغيير السياسات النقدية قد تمثل محفزا للنمو في المدى القصير، ولكنها لن تعالج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول، خاصة بعد أن ثبت عدم نجاح السياسات النقدية وحدها في معالجة المشكلات الاقتصادية.

إننا الآن أمام فرصة لاجتذاب استثمارات جديدة في ظل استثمارات هاربة من أسواق عالمية وإقليمية وتقديم مصر لقاطرات نمو وتنمية حقيقية ومتنوعة متمثلة في المشروعات القومية الكبرى، إلا أن الأمر يستلزم الإسراع ليس في تعديل قوانين فحسب أو في فرض لوائح جديدة، بل في إنهاء باقي المشكلات الإدارية والتنظيمية الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد المصري وتعوق الاستثمار.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: مخاوف من تحوّل فنلندا إلى «يونان» شمال أوروبا

صحيفة الحياة:

يبدي خبراء أمن واقتصاد في سويسرا قلقا شديدا إزاء أوضاع فنلندا، التي قد تشهد هجرة جماعية لعمالها نحو دول أوروبية أخرى، بينها سويسرا ولوكسمبورغ بسبب الأوضاع الاقتصادية المتأزمة فيها. إذ يشهد الإنتاج الفنلندي كسادا حادا على رغم انتعـــاش اقتصادي متواضع جدا، بعدما مرّت على البلد مشاكل مالية على مدى ثلاث سنوات، فيما يبلغ معدل البطالة حاليا 9.4 في المئة مقارنة بنسبتها في السويد، التي تراجعت إلى مستويات تاريخية وصلت إلى 4.1 في المئة فقط.

وفي موازاة ارتفاع تكاليف الإنتاج، يتراجع مؤشر الثقة لدى المستهلكين الفنلنديين. ويجمع الخبراء في زوريخ، على أن فنلندا وهي الدولة الاسكندنافية الوحيدة المنتمية إلى كتلة دول الاتحاد الأوروبي، وتتمتع بخط سياسي مناهض لليورو والمهاجرين معا، مرشحة كي تكون «يونان» شمال أوروبا، نظرا إلى أوضاعها الاقتصادية المتردية. ولافت أن البطالة الفنلندية تستهدف العمال المتقدمين في السن، في الأنسجة الإنتاجية التقليدية. كما تحولت إلى موجة مدمرة لدى العمال الشباب وأحلامهم، فيما لم يعد لتواجد «نوكيا» تجاريا حول العالم، أي ثقل بما أن شركات «أبل» و «هيواوي» و «سامسونغ» سرقت حصصها في أسواق الهواتف الخليوية.

وفـــي فنلندا اليوم واقعان تجاريان، الأول معروف باسم فئة «Labor-intensive» وهو يضم يدا عاملة في القطاع الإنتاجي الكلاسيكي الذي يتقهقر. ويوازيه آخر معروف باسم «Capital-intensive» ويحتضن شركات تعمل في قطاع الإنترنت وقادرة على تحقيق أرباح سريعة، لكن بعدد قليل جدا من الموظفين.

ويبدو أن فنلندا تحتاج إلى التحول للاعب عالمي حديث، يحتضن شركات مثل «فولفو» و«صاب» للطيران وغيرها كما في السويد، أو قادر على تأسيس شركات مماثلة لـ «ليغو» و «دونغ» السباقة في قطـــاع توليد الطاقة بالرياح في الدنمارك. وتسجل فنلندا أيضا نقصا فاضحا في المبادرات الإبداعية كما تلك المحققة في النرويج، التي تحولت إلى دولة بيئية بامتياز، أو في أيسلندا التي تمكنت من الخروج من أزمتها المالية بين عامي 2008 و2009، بفضل السياحة البيئية والطاقة النظيفة والتكنولوجيا التي اشترتها من الصين.

وربما يكمن امتناع فنلندا عن البحث عن بدائل تجارية أخرى، إبداعية وغيرها، في اصطدامها بزيادة تكاليف الإنتاج في القطاعات الرئيسة، من 2.4 في المئة صعودا إلى 3.9 في المئة. ويشير محللون سويسريون إلى أن مشاركة فنلندا في كتلة اليورو «رمزية» وتُنعش بالصدمات الكهربائية بين الفينة والأخرى عبر سكك «التقشف». كما تحاول حكومة هلسنكي عزل النقابات العمالية، بهدف خفض معاشات الموظفين وتكاليف الإنتاج معا.

وتتخوف حكومة برن من أن تؤول سياسات فنلندا العمالية الفاشلة إلى إشعال فتيل هجرة العمال إلى دول أخرى، تُعتبر سويسرا مقصدا رئيسا من بينها.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

وفقا للمحللين السياسيين وتقارير سابقة، لا يُواجه الاتحاد الأوروبي أزمة يونانية فحسب، بل يواجه أيضا أزمة في هياكله، حيث أظهرت الأحداث اليونانية إلى أي مدى يؤدي قيام اتحاد عملة من دون اتحاد مالي إلى صراع في أوروبا. فمنطقة اليورو ناد يضم 19 ديمقراطية، لكل منها مصالحها الوطنية وأولوياتها ومحدودياتها، وكل طرف فاعل مضطر إلى السعي إلى تحقيق أهدافه الخاصة، وهو على طول الخط مقيد بالشأن السياسي الداخلي.

وتشير التحاليل إلى أن الحكومة اليونانية وعدت بإنهاء التقشف والبقاء في منطقة اليورو والتوصل إلى إعفائها من الديون، وهو ما ثبت في النهاية أنه وعد صعب، فيما تحتاج الحكومة الألمانية إلى حماية أسواق صادراتها، ومن ثمّ اتحاد العملة، مع ضمانها في الوقت نفسه عدم بعثرة أموال دافعي الضرائب.

وتوضح التحاليل والتقارير السابقة أن كلا الحكومتَيْن الفرنسية والإيطالية تريد قيادة أوروبا المتوسطية مع حماية روابطهما السياسية التي تجمعهما بألمانيا. أما البلدان التي تلقت حزم إنقاذ من قبل، مثل إسبانيا والبرتغال وأيرلندا، فيرعبها احتمال أن يؤدي التساهل مع اليونان إلى تعزيز القوى السياسية المناهضة للتقشف كلٌّ في بلدها.

أما الأمم الشمالية والبلطيقية الصغيرة التي كان الركود الاقتصادي فيها شديدا بوجه خاص خلال المراحل الأولى من الأزمة الاقتصادية، فهي ترفض فكرة الاضطرار إلى تعريض ثروتها الوطنية للخطر من أجل مساعدة بلد على الجانب الآخر من القارة.

ويشير المراقبون إلى أن الأمور كانت ستصبح أسهل على الأرجح لو كانت أوروبا اتحادا فيدراليّا، لكن هذا مستحيل بفعل التاريخ والجغرافيا.

وما بدأ كنقاش فني حول الوضع المالي العام لبلد على أطراف أوروبا تصاعد ليتحول إلى صراع يعرّي مواطن الضعف الهيكلي في الاتحاد الأوروبي وهو ما يجب على مصر الانتباه له، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي حليف استراتيجي وأكبر شريك تجاري واقتصادي لمصر.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: تقرير من البنك الدولي عن حشد جهود المغتربين في التنمية

موقع صحيفة المال:

قال تقريرٌ جديد صدَر عن مجموعة البنك الدولي إن المغتربين من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكنهم القيام بدور بالغ الأهمية في تعزيز التكامل الإقليمي وريادة الأعمال والنمو الاقتصادي بالمنطقة، كما يمكنهم مساعدة بلدانهم على أن تصبح من الأطراف الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي.
ويقدِّم هذا التقرير الجديد، وعنوانه "حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال"، شواهد وأدلة على أنه بإمكان مواطني المنطقة المغتربين المشاركة في تعزيز التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى المنطقة، لكنه يشير إلى ضرورة قيام الحكومات والمنظمات الدولية للتنمية ببذل مزيد من الجهد لتدعيم صلاتها وشراكتها مع المغتربين.
وتعليقا على ذلك قال حافظ غانم، نائب رئيس البنك الدولي لشئون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فى بيان صحفي: "هناك أكثر من 20 مليون شخص من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون في الخارج، لكننا لا نفكر فيهم خارج نطاق التحويلات ودون أدنى شك، يشكل المغتربون منجما من المعارف والمهارات والشبكات التجارية التي يمكن الاستفادة منها، في ظل توفر الظروف المناسبة، في التصدي لبعض التحديات الحالية بالمنطقة مثل ضعف الاستثمار وارتفاع معدل البطالة بين الشباب."
وباستخدام بياناتٍ تمّ جمعها من خلال استقصاء عبر الإنترنت ومقابلات مع حوالي ألف مغترب من مواطني المنطقة يعيشون في بلدان مختلفة حول العالم، يُظهر هذا التقرير أن مَن يعيشون خارج بلدانهم الأصلية يرغبون في تقديم المساعدة لها واستمرار التواصل معها، لكنهم يعربون أيضا عن مخاوف عميقة إزاء نوعية بيئة أنشطة الأعمال في بلدانهم.
وأجمع المغتربون على أن مستوى مشاركتهم في أوطانهم سيزيد بدرجة كبيرة، إذا تعاملت الحكومات معهم على أنهم شركاء وأطراف فاعلة، وليس مصدرا للتحويلات النقدية.
وأظهرت النتائج أن عطاء المغتربين لبلدانهم الأصلية يمثل أولوية لنحو 85% من المشاركين في الاستقصاء، ويرغب 87% من المشاركين في بذل بعض الوقت في تقديم التوجيه والإرشاد للأشخاص ذوي الاهتمامات التجارية في بلدانهم، فيما يرغب 68% منهم في استثمار رأس المال والتجارة مع بلدانهم الأصلية.
ومع ذلك وافق أكثر من 54% من المشاركين على أن ضعف بيئة أنشطة الأعمال يشكِّل العامل الرئيسي الذي يحد من إقبالهم على الاستثمار في أوطانهم، فيما أشار 62% إلى أن العقبة الرئيسية أمام الاستثمار هي غياب الشفافية بشأن اللوائح التنظيمية وفرص أنشطة الأعمال.
ويشير التقرير إلى أن المغتربين، رغم ما لديهم من شكوك، لا يزالون أكثر استعدادا من المستثمرين الأجانب للاستثمار في أوطانهم خلال فترات الاضطراب؛ لأنهم أكثر دراية ببيئة أنشطة الأعمال والممارسات المحلية.
من جانبها قالت أنابيل جونزاليس، المدير الأول بقطاع الممارسات العالمية للتجارة والقدرة التنافسية بمجموعة البنك الدولي: "من خلال هذه الاستقصاءات نتوصل إلى فهم أفضل لحقيقة أنه إذا تم الاستفادة بشكل فعال من مواطني المنطقة المغتربين، فإنهم يمكن أن يشكِّلوا أداة لا غنى عنها لتعزيز التجارة وزيادة القدرة التنافسية للبلدان وتشجيع نقل المعارف. فإنشاء العلاقات التجارية وتحسين الابتكار وتعزيز فرص الاستثمار ليس سوى غيض من فيض المنافع التي يمكن أن تعود بها الجاليات المغتربة على بيئة أنشطة الأعمال في المنطقة."
ويمثل مواطنو المنطقة المغتربون أهمية كبيرة للمنطقة في ظل أزمة اللاجئين الحالية. فالمغتربون السوريون، على سبيل المثال، يمكنهم إحداث أثر حقيقي في سبل كسب العيش للاجئين المقيمين حاليا في الأردن والبلدان المضيفة الأخرى.
ووفقا للتقرير، ترى الجاليات المغتربة أن المنظمات الدولية للتنمية، مثل مجموعة البنك الدولي، مهمة لمساعدتها في العمل مع بلدانها الأصلية، حيث أشار 84% من المشاركين في الاستقصاء إلى أن مجموعة البنك الدولي يمكنها القيام بدور بالغ الأهمية في مساندة مواطني المنطقة المغتربين.
ويشير التقرير إلى أن أهم ثلاثة أمور يطلبها المغتربون من منظمات التنمية هي: إنشاء برامج لتقديم المنح، وتقديم مساعدات فنية للبرامج التجريبية، وبناء قدرات جمعيات المغتربين، وكذلك الأفراد وتعزيز التواصل فيما بينهم.
ويقدم التقرير توصيات بشأن السياسات المتعلقة بالمغتربين ومشاركات الحكومات، ويشير إلى أن فاعلية هذه السياسات والمشاركات تستلزم أن يتم تصميمها بحيث تلائم الاقتصاد والجالية المغتربة لكل بلد.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تواجه الحكومة تحديا مهما يتمثل في كيفية زيادة معدل الادخار اعتمادا على المغتربين المصريين بهدف تحقيق النمو المستهدف الذي يحتاج لسيولة تمويلية ملائمة، لهذا فمن الضروري طرح شهادات ادخارية بالدولار أو العملات الأجنبية للمصريين العاملين في الخارج بعائد مغر مع ضرورة التوسع في فتح فروع للبنوك المصرية في الخارج أو من خلال إبرام تعاقدات مع البنوك الكبرى في الدول التي يتواجد بها المصريين في الخارج سواء بالنسبة للتحويلات أو الترويج للأدوات الادخارية أو تقديم منتجات مصرفية للعاملين المصريين في الخارج مثل قروض شخصية أو قروض سيارات أو قروض عقارية بالجنيه المصري، على أن تسدد بالعملات الأجنبية من خلال اتفاقيات مصرفية.

ويتطلب الأمر تحركا أكبر من الجهاز المصرفي لتجميع المدخرات الصغيرة التي لا تدخل للقطاع المصرفي حاليا مع إصدار البنوك لشهادات استثمار بفئات صغيرة وإطلاق حملة توعية مكثفة بأهمية الادخار مهما صغرت قيمته، كذلك يجب الإسراع في طرح أراضي مشروع بيت الوطن على المصريين العاملين في الخارج.

من جانب آخر، فربط خبراء المصريين في الخارج بعملية التنمية والإصلاح الاقتصادي من خلال تبني أفكار ومبادرات ونقل الخبرات وتقديم الرؤي والدراسات هو أمر يعزز من القدرات التنموية للدولة ويزيد من مساحة النمو الحقيقي المستهدف وهو ما تتبناه مؤخرا وزارة الهجرة المصرية، إلا أنه يحتاج إلى مزيد من الربط مع دوائر صناعة القرار المصرية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

ارتفعت الأسهم اليابانية في ختام التداولات من أدنى مستوياتها في أربعة أشهر، مدفوعة بمكاسب شركات الطاقة ورغم ارتفاع الين مقابل الدولار، وتزامنا مع تزايد توقعات التضخم في أسعار المستهلكين.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.35% إلى 18664 نقطة، لكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.3%، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.65% إلى 1489 نقطة.

وأظهر مسح لبنك اليابان، تحسنا في آفاق التضخم بأسعار المستهلكين للمرة الأولى في عامين تقريبا خلال الربع الأول، حيث توقع 67% من الأشخاص الذين شملهم المسح ارتفاع الأسعار خلال العام المقبل، وذلك مقارنة بـ64.7% خلال الربع الأخير من 2016.

وبلغت الأسهم اليابانية أدنى مستوياتها منذ مطلع ديسمبر خلال تعاملات الخميس بضغط من مخاوف المستثمرين إزاء الخطط الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

واستقرت الأسهم الأمريكية في ختام تداولات الجمعة بعد جلسة متذبذبة شهدت ارتفاعا في أسهم شركات صناعة الأسلحة بعد الضربة الصاروخية لأهداف في سوريا، ولكن المؤشرات الرئيسية سجلت خسائر أسبوعية.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي 7 نقاط إلى 20656 نقطة بعد مكاسب بحوالي 60 نقطة، كما تراجع مؤشر "نازداك" (- نقطة واحدة) إلى 5878 نقطة، في حين تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (- نقطتين) إلى 2355.5 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر هامشية، بينما سجل "نازداك" خسائر بنسبة 0.6%، كما سجل "S&P 500" الأوسع نطاقا خسائر أسبوعية بنسبة 0.3%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.1% أو 0.5 نقطة إلى 381 نقطة، وذلك بعد تسجيل خسائر بنسبة 0.3%.

وارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (-46 نقطة) إلى 7349 نقطة، كما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ 14 نقطة) إلى 5135 نقطة، بينما انخفض مؤشر "داكس" الألماني (-6 نقاط) إلى 12225 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة 0.3% أو 4 دولارات إلى 1257.30 دولار للأوقية، وحقق المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بنسبة 0.5%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1% أو 54 سنتا ليغلق عند 52.24 دولار للبرميل، وهو أعلى إغلاق منذ السابع من مارس/آذار، وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 3.2%، بينما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة 0.6% أو 35 سنتا وأغلق عند 55.24 دولار للبرميل، محققا مكاسب أسبوعية أيضا بنسبة 3.2%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، أضاف الاقتصاد الأمريكي 98 ألف وظيفة في الشهر الماضي، مقارنة بتوقعات أشارت إلى إضافة 185 ألفا، بينما انخفض معدل البطالة إلى 4.5% من 4.7%.

التقرير الشهري للوظائف الأمريكية				
	توقعات	السابق	الحالي	التغير
عدد الوظائف "ألف"	185.00	219.00	98.00	(121)
نسبة البطالة "%"	4.7	4.7	4.5	(% 0.2)
متوسط الأجر في الساعة "دولار"	--	26.09	26.14	0.5
عدد ساعات العمل الأسبوعية	--	34.4	34.3	(0.1)

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

لازالت الأسواق المالية العالمية تشهد حالة ترقب وحذر من التطورات والمستجدات التي طرأت مؤخرا على خطط ترامب الاقتصادية تحديدا بعد عدم تمكنه من تمرير مشروع قانون إلغاء أوباما كير وأيضا تطورات التفعيل الرسمي للمادة 50 لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ولا يزال الدولار الأميركي متأثرا بأجواء سياسة ترامب ومقدرته على التطبيق، وهل سيستمر التوافق بين ترامب ومجلس الاحتياطي الفيدرالي، أم أن هناك احتمالا لانفصال بينه وبين سياسة الفيدرالي، وفي حال لم يتم تطبيق ما وعد به ترامب يمكن للدولار أن يستكمل طريقه الصعودي تماشيا مع المؤشرات الاقتصادية ورفع الفوائد.

من ناحية أخرى، ألقت زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى أمريكا مؤخرا بظلالها الإيجابية على مؤشرات البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع الماضي، لتواصل بذلك موجة صعودها للأسبوع الرابع على التوالي بدعم مشتريات عربية وأجنبية.

وربحت القيمة السوقية للأسهم 9.3 مليار جنيه بنسبة صعود 1%، ووصلت القيمة السوقية للأسهم إلى مستوى 664.222 مليار جنيه، فيما سجلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في مؤشر البورصة الرئيسي للسوق ارتفاعا بنسبة 0.3%.

وبلغ إجمالي قيمة التداول خلال الأسبوع 7 مليارات جنيه، في حين بلغت كمية التداول 1.3 مليار ورقة منفذة على 164 ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول 5.8 مليار جنيه، وكمية تداول 1.2 مليار ورقة منفذة على 149 ألف عملية في الأسبوع السابق عليه.

واتسم أداء مؤشرات السوق الثلاثة بالارتفاع الجماعي، وصعد إيجي أكس 30 بنحو 48 نقطة بنسبة صعود 0.8% ليصل إلى مستوى 13099 نقطة، فيما ارتفع مؤشر إيجي إكس 70 الذي يقيس أداء الأسهم الصغيرة والمتوسطة بنسبة 3% وصعد مؤشر إيجي إكس 100 الأوسع نطاقا والذي يضم الشركات المكونة لمؤشري إيجي أكس 30، و70 بنسبة 1.9%.

وسجلت تعاملات المصريين نسبة 72% من إجمالي تعاملات السوق واستحوذ الأجانب على 23%، مسجلين صافي شراء 468 مليون جنيه، واستحوذ العرب على 6%، محققين صافي عمليات شراء بلغت 12 مليون جنيه، كما استحوذت المؤسسات على 35% من المعاملات، محققين صافي شراء 158 مليون جنيه.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.